المدارس القانونية الحديثة بين التاريخ والمجتمع
دراسة مقارنة في النظرية التاريخية والاجتهاد الاجتماعي للقانون

تأليف: د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

إلى روح أمي وأبي الطاهرة

داعيا الله لهم بالرحمة والمغفرة والفردوس الأعلى يا رب العالمين

وإلى ابنتي الحبيبة قرة عيني صبرينال المصرية

الجزائرية

جميلة الجميلات التي تجمع جمال وسحر نهر النيل الخالد وجمال شط المتوسط وجبال الأوراس الشامخة وعظمة الجسور المعلقة

داعيا الله لها بالحفظ والبركة والخير والصحة والعافية

التقديم

إن القانون ليس مجرد نصوص جامدة أو قواعد عقلية مجردة، بل هو كائن حي ينبض بحياة المجتمع ويتنفس مع تاريخ الأمة. تأتي هذه الدراسة المقارنة كرحلة فكرية معمقة في رحاب مدرستين قانونيتين عظيمتين شكلتا الوعي القانوني الحديث: المدرسة التاريخية التي رأت في القانون وليد التطور التاريخي وروح الشعب، والنظرية الاجتماعية التي نظرت للقانون كأداة حية لتحقيق التضامن الاجتماعي وتلبية حاجات المجتمع المتغيرة. إن الهدف من هذا العمل ليس فقط

استعراض الأفكار، بل تحليل الجذور الفلسفية لكل مدرسة، ونقدها، وبيان أثرها في التشريعات المعاصرة، وكيف يمكن للباحث المعاصر أن يستفيد من هذين المنهجين في فهم القانون وتطويره. إننا أمام حاجة ماسة لفهم كيف يتشكل القانون من رحم التاريخ والمجتمع، وكيف يمكن توظيف هذه الرؤى في بناء أنظمة قانونية أكثر استجابة للواقع الإنساني. إن هذا الكتاب موجه للباحثين القانونيين، والفلاسفة، وصناع التشريع، ليكون مرجعاً استرشادياً في فهم الديناميكية الاجتماعية والتاريخية للقانون، نسأل الله أن يجعل هذا الجهد خالصاً لوجهه الكريم، ونفعاً للعلم والعلماء.

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

القسم الأول: المدرسة التاريخية وأسسها الفلسفية

الفصل الأول: النشأة التاريخية للمدرسة التاريخية في

أوروبا

يستهل هذا الفصل برصد السياق التاريخي والفكري الذي ولدت فيه المدرسة التاريخية كرد فعل على المذهب الطبيعي والعقلاني في القرن الثامن عشر. يتم تحليل تأثير الثورة الفرنسية وفلسفة التنوير في دفع المفكرين الألمان للبحث عن جذور القانون في التاريخ وليس في العقل المجرد. يناقش الفصل دور الرومانسية الألمانية في تشكيل الوعي التاريخي للقانون، وكيف أن رفض التقنين الفرنسي دفع الفقهاء الألمان للبحث عن قانون أصيل ينبع من تراث الأمة. يتم دراسة التحول من فكرة القانون كمنتج عقلي إلى فكرة القانون كنتاج تاريخي تراكمي، مع استعراض للأجواء السياسية والثقافية التي ساعدت على ازدهار هذا الاتجاه الفكري في ألمانيا في مطلع القرن التاسع عشر.

الفصل الثاني: فريدريك كارل فون سافيني ومؤسسو المدرسة التاريخية

يركز هذا الفصل على تحليل فكر سافيني كأبرز ممثلي المدرسة التاريخية، ومقارنته بزملائه مثل بوتا وبوكل. يتم تحليل مفهوم سافيني للقانون كتعبير عضوي عن حياة الأمة، ونقده الشديد لمشروع التقنين المدني الألماني المبكر. يناقش الفصل فكرة أن القانون ينمو مثل اللغة والعادات، ولا يمكن صنعه صناعياً بواسطة المشرع. يتم دراسة منهج سافيني في البحث التاريخي عن أصول القانون الروماني والألماني، وكيف أسس لعلم تاريخي نقدي للقانون. كما يتطرق الفصل إلى الخلاف بين سافيني وأنصار التقنين، وتأثير هذا الجدل على تطور الفقه القانوني الألماني والأوروبي، مع تحليل لنقاط القوة والضعف في منهج سافيني التاريخي.

الفصل الثالث: مفهوم روح الشعب فولكسجايست كأساس للقانون

يستعرض هذا الفصل المفهوم المركزي في المدرسة التاريخية وهو روح الشعب Volksgeist، وكيف يفسر نشأة القانون وتطوره. يتم تحليل فكرة أن كل أمة

تمتلك روحاً جماعية فريدة تنعكس في عاداتها وتقاليدها وقوانينها. يناقش الفصل كيف أن القانون لا يفرض من فوق، بل ينبع تلقائياً من وعي الشعب وقيمه المشتركة عبر الأجيال. يتم دراسة العلاقة بين اللغة والقانون في فكر المدرسة التاريخية، وكيف أن كليهما تعبير عن الهوية الثقافية للأمة. كما يتطرق الفصل إلى إشكالية تحديد روح الشعب في المجتمعات المتعددة الثقافات، ونقد الفكرة من منظور حقوقي حديث، مع تحليل لكيفية تطبيق هذا المفهوم في تفسير النصوص القانونية بشكل يتوافق مع الهوية المجتمعية.

الفصل الرابع: العرف كمصدر أصيل للقانون في المدرسة التاريخية

يركز هذا الفصل على مكانة العرف في النظرية التاريخية للقانون، باعتباره التعبير المباشر عن روح الشعب. يتم تحليل التمييز بين العرف كقانون تلقائي، والتشريع كقانون مفروض، وأولوية الأول في الفكر التاريخي. يناقش الفصل شروط تكون العرف القانوني:

المدة، التكرار، الاعتقاد بالإلزام، وكيف تدرسها المدرسة التاريخية بمنهج وصفي. يتم دراسة دور القضاء في اكتشاف العرف وتطبيقه، وليس صنعه، وفقاً لهذه المدرسة. كما يتطرق الفصل إلى تحديات العرف في العصر الحديث، وسرعة تغير المجتمع، وكيف يمكن التوفيق بين ثبات العرف ومرونة التشريع، مع أمثلة تطبيقية من الفقه القضائي في الدول التي تأثرت بالمدرسة التاريخية.

الفصل الخامس: القانون الروماني والنموذج التاريخي للمدرسة الألمانية

يستعرض هذا الفصل الدور المركزي للقانون الروماني في فكر المدرسة التاريخية الألمانية، وكيف اعتبره سافيني نموذجاً للنضج القانوني العضوي. يتم تحليل منهج المدرسة في دراسة النصوص الرومانية تاريخياً ونقدياً، واستخلاص المبادئ العامة منها. يناقش الفصل فكرة أن القانون الروماني لم يكن منتجاً عقلانياً مجرداً، بل نتاج قرون من التطور الاجتماعي والسياسي لروما. يتم دراسة تأثير هذا المنهج على

تدريس القانون في الجامعات الألمانية، وظهور علم الباندكتات. كما يتطرق الفصل إلى نقد الاعتماد المفرط على القانون الروماني في مجتمع ألماني حديث مختلف، والدعوة لتطوير قانون ألماني أصيل، مع تحليل لتأثير هذا الجدل على صياغة القانون المدني الألماني لاحقاً.

القسم الثاني: النظرية الاجتماعية للقانون وأبعادها

الفصل السادس: النشأة الفكرية للنظرية الاجتماعية في أواخر القرن التاسع عشر

يغوص هذا الفصل في السياق الاجتماعي والفلسفي الذي ولدت فيه النظرية الاجتماعية للقانون كرد فعل على الشكلية القانونية والمدرسة التاريخية. يتم تحليل تأثير الثورة الصناعية، وظهور الطبقة العاملة، والمشكلات الاجتماعية الجديدة، في دفع الفقهاء للنظر للقانون كأداة إصلاح اجتماعي. يناقش الفصل تأثير الفلسفة الوضعية وعلم الاجتماع الناشئ على

الفكر القانوني، ودعوة لدراسة القانون في سياقه الاجتماعي الواقعي. يتم دراسة التحول من سؤال ما هو القانون؟ إلى سؤال ما وظيفة القانون في المجتمع؟، مع استعراض للرواد الأوائل مثل إهرينج وكنتوروفيتش في أوروبا، وروزكو باوند في أمريكا.

الفصل السابع: روزكو باوند وبرنامج الهندسة الاجتماعية القانونية

يركز هذا الفصل على تحليل فكر روزكو باوند كأبرز ممثلي النظرية الاجتماعية في أمريكا، ومفهومه للقانون كأداة للهندسة الاجتماعية. يتم تحليل نظرية باوند في المصالح الاجتماعية، وتصنيفها لمصالح فردية وعامة واجتماعية، ودور القانون في الموازنة بينها. يناقش الفصل فكرة أن القانون يجب أن يكون فعالاً في تحقيق الأهداف الاجتماعية، وليس مجرد نظام منطقي مغلق. يتم دراسة منهج باوند الوظيفي في تقييم القواعد القانونية بناءً على نتائجها الاجتماعية، وليس على اتساقها الشكلي. كما يتطرق الفصل إلى تأثير باوند على الإصلاح القانوني في أمريكا، ودعوته

لتحديث القانون لمواكبة التغير الاجتماعي، مع تحليل لنقاط القوة والانتقادات الموجهة لبرنامجه الإصلاحي.

الفصل الثامن: القانون كأداة للتضامن الاجتماعي عند دوركايم

يستعرض هذا الفصل المساهمة الأساسية لعالم الاجتماع إميل دوركايم في النظرية الاجتماعية للقانون، من خلال مفهوم التضامن الاجتماعي. يتم تحليل التمييز بين التضامن الميكانيكي في المجتمعات التقليدية، والتضامن العضوي في المجتمعات الحديثة المعقدة. يناقش الفصل دور القانون في كل نوع: القانون القمعي في المجتمعات الميكانيكية، والقانون التعويضي في المجتمعات العضوية. يتم دراسة فكرة أن تطور القانون يعكس تطور بنية المجتمع وقيم التضامن فيه. كما يتطرق الفصل إلى مفهوم الشذوذ الاجتماعي Anomie، وكيف أن ضعف القانون أو عدم ملاءمته للتغير الاجتماعي يولد حالة من اللامعيارية تهدد الاستقرار، مع تطبيقات معاصرة لفكرة دوركايم في تحليل الأزمات الاجتماعية والقانونية.

الفصل التاسع: الوظيفة الاجتماعية للقانون وتلبية الحاجات المتغيرة

يركز هذا الفصل على البعد الوظيفي للقانون في النظرية الاجتماعية، وكيف يجب أن يستجيب للحاجات الاجتماعية المتطورة. يتم تحليل فكرة أن القاعدة القانونية تكتسب شرعيتها من فعاليتها في حل المشكلات الاجتماعية، وليس من مصدرها الشكلي فقط. يناقش الفصل منهج دراسة الآثار الاجتماعية للقوانين قبل وبعد تطبيقها، كأداة لتقييم كفاءتها. يتم دراسة دور البحث الاجتماعي التجريبي في إمداد المشرع ببيانات واقعية عن تأثير القوانين. كما يتطرق الفصل إلى تحديات القياس الكمي للآثار الاجتماعية، وتعقيد السببية في الظواهر الاجتماعية، مع أمثلة على دراسات تقييم الأثر الاجتماعي للتشريعات في مجالات العمل والبيئة والأسرة.

الفصل العاشر: المرونة القانونية والتكيف مع التغير

الاجتماعي

يستعرض هذا الفصل إشكالية الثبات النسبي للقانون مقابل ديناميكية المجتمع في النظرية الاجتماعية. يتم تحليل الآليات التي تسمح للقانون بالتكيف مع التغير الاجتماعي: التفسير القضائي المرن، التفويض التشريعي، المعايير المفتوحة. يناقش الفصل دور القاضي الاجتماعي في ملء الفراغات التشريعية بما يخدم العدالة الاجتماعية. يتم دراسة خطر الجمود القانوني عندما يتخلف التشريع عن ركب التغير الاجتماعي، وآثاره على شرعية النظام القانوني. كما يتطرق الفصل إلى التوازن المطلوب بين الاستقرار القانوني كقيمة في حد ذاتها، والمرونة كشرط للفعالية الاجتماعية، مع نماذج من التشريعات المرنة في مجال التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي.

القسم الثالث: مقارنة نقدية بين المدرستين

الفصل الحادي عشر: منهج البحث بين التاريخي

الوصفي والاجتماعي الوظيفي

يبدأ هذا القسم بمقارنة منهجية بين المدرستين في دراسة القانون. يتم تحليل منهج المدرسة التاريخية القائم على البحث الأرشيفي والتتبع الزمني لتطور القواعد. يناقش الفصل منهج النظرية الاجتماعية القائم على الملاحظة الميدانية والتحليل الوظيفي للآثار الاجتماعية. يتم دراسة اختلاف مفهوم المصدر بين المدرستين: العرف والتاريخ مقابل الحاجة الاجتماعية والوظيفة. كما يتطرق الفصل إلى اختلاف الهدف: فهم أصل القانون مقابل تحسين وظيفته، وتقييم إمكانية التكامل بين المنهجين في البحث القانوني المعاصر، مع اقتراح نموذج منهجي هجين يجمع بين العمق التاريخي والوعي الاجتماعي.

الفصل الثاني عشر: مفهوم التغيير القانوني بين التطور العضوي والإصلاح الهادف

يركز هذا الفصل على رؤية كل مدرسة لكيفية تغير القانون وتطوره. يتم تحليل فكرة المدرسة التاريخية أن

التغيير القانوني عملية بطيئة وعضوية لا يمكن تسريعها صناعياً. يناقش الفصل رؤية النظرية الاجتماعية أن التغيير القانوني يمكن ويجب أن يكون أداة موجهة للإصلاح الاجتماعي الهادف. يتم دراسة إشكالية التدخل التشريعي: هل يفسد التطور الطبيعي للقانون أم يصحح مساره؟. كما يتطرق الفصل إلى دور الثورات والإصلاحات الكبرى في تغيير القانون، وكيف تفسرها كل مدرسة، مع تحليل لتجارب تاريخية مثل تقنين القانون المدني الفرنسي والألماني في ضوء هاتين الرؤيتين.

الفصل الثالث عشر: دور المشرع بين المكتشف للروح الاجتماعية والمهندس الاجتماعي

يستعرض هذا الفصل المفهوم المختلف لصانع القانون في كل مدرسة. يتم تحليل دور المشرع في المدرسة التاريخية كمكتشف ومعلن لروح الشعب الموجودة فعلياً في العرف والوعي الجمعي. يناقش الفصل دور المشرع في النظرية الاجتماعية كمهندس اجتماعي يخطط ويصمم قواعد لتحقيق أهداف مجتمعية محددة.

يتم دراسة مسؤولية المشرع في كل رؤية: الأمانة في النقل التاريخي مقابل الكفاءة في تحقيق النتائج الاجتماعية. كما يتطرق الفصل إلى خطر انحراف المشرع في كل نموذج: الجمود والتقليد في النموذج التاريخي، والهندسة الاجتماعية المفرطة في النموذج الاجتماعي، مع معايير لضبط الدور التشريعي في ضوء الدروس من المدرستين.

الفصل الرابع عشر: القضاء بين فم للنطق بالعرف وشريك في الإصلاح الاجتماعي

يركز هذا الفصل على الدور المختلف للقاضي في كل مدرسة. يتم تحليل مفهوم القاضي في المدرسة التاريخية كمطبق للعرف المكتشف تاريخياً، ودوره المحدود في الإبداع. يناقش الفصل مفهوم القاضي الاجتماعي في النظرية الاجتماعية، كشريك فعال في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التفسير المرن والتكييف الوظيفي. يتم دراسة سلطة التقدير القضائي في كل نموذج، وضوابطها. كما يتطرق الفصل إلى إشكالية شرعية الاجتهاد القضائي: هل يكتشف

القانون أم يصنعه؟، مع تحليل للتوجهات الحديثة في الفقه القضائي المقارن التي تجمع بين الاحترام للنص والوعي بالواقع الاجتماعي.

الفصل الخامس عشر: العرف والتشريع في ميزان المدرستين

يستعرض هذا الفصل الموقف المختلف من مصادر القانون الرسمية. يتم تحليل تقديس المدرسة التاريخية للعرف كمصدر أصيل، وتشكيكها في قدرة التشريع على استبداله. يناقش الفصل نظرة النظرية الاجتماعية المتوازنة التي ترى في العرف والتشريع أدوات مكملة، وتقييم كل منهما بوظيفته الاجتماعية. يتم دراسة حالات تفوق العرف في الاستقرار والشرعية الاجتماعية، وحالات تفوق التشريع في السرعة والتوجيه الهادف. كما يتطرق الفصل إلى ظاهرة تحول العرف إلى تشريع، والعكس، وكيف تحللها كل مدرسة، مع أمثلة تطبيقية من قانون الأسرة والتجارة في الأنظمة القانونية المختلفة.

القسم الرابع: التطبيقات المعاصرة والتأثير العالمي

الفصل السادس عشر: تأثير المدرسة التاريخية على التقنين المدني الأوروبي

يركز هذا الفصل على الأثر العملي للمدرسة التاريخية في تشكيل التشريعات الأوروبية الكبرى. يتم تحليل تأثير منهج سافيني التاريخي على صياغة القانون المدني الألماني عام 1900، وتميزه بالدقة العلمية والعمق التاريخي. يناقش الفصل مقارنة مع القانون المدني الفرنسي الذي يعكس روحاً عقلانية وتجريدية أكثر. يتم دراسة كيفية دمج المدرسة التاريخية بين الأصالة الرومانية والخصوصية الألمانية في التقنين. كما يتطرق الفصل إلى نقد التقنين التاريخي لكونه معقداً وأقل مرونة، وتأثير ذلك على التطور اللاحق، مع دروس للدول النامية في عملية التقنين واستلهام التراث دون جمود.

الفصل السابع عشر: النظرية الاجتماعية وإصلاح قانون العمل والحماية الاجتماعية

يستعرض هذا الفصل التطبيق العملي للنظرية الاجتماعية في مجال تشريعات العمل والضمان الاجتماعي. يتم تحليل كيف قادت الرؤية الاجتماعية للقانون إلى الاعتراف بحقوق العمال، وتحديد ساعات العمل، ومنع تشغيل الأطفال. يناقش الفصل دور الدراسات الاجتماعية في إقناع المشرع بضرورة التدخل لتنظيم علاقات العمل غير المتكافئة. يتم دراسة تطور مفهوم العقد الاجتماعي في قانون العمل من حرية التعاقد الشكلية إلى العدالة الاجتماعية الجوهرية. كما يتطرق الفصل إلى تحديات العولمة على التشريعات الاجتماعية، وكيف تستجيب النظرية الاجتماعية لضغوط المنافسة الدولية مع الحفاظ على الحماية الاجتماعية، مع نماذج من التشريعات العربية المستلهمة لهذا المنحى.

الفصل الثامن عشر: المدرسة التاريخية والهوية القانونية في العالم العربي

يركز هذا الفصل على إمكانية الاستفادة من المنهج التاريخي في بناء هوية قانونية عربية أصيلة. يتم تحليل التراث الفقهي الإسلامي والعرفي كمصدر لروح الشعب في المجتمعات العربية. يناقش الفصل إشكالية الاستيراد التشريعي من الغرب دون مراعاة الخصوصية التاريخية والاجتماعية. يتم دراسة نماذج لتقنينات عربية حاولت التوفيق بين الأصالة والمعاصرة، ونجاحاتها وإخفاقاتها. كما يتطرق الفصل إلى خطر الجمود على التراث دون تطوير، وخطر القطيعة مع الهوية تحت مسمى التحديث، مع دعوة لمنهج تاريخي نقدي يطور الأصالة ولا يحنطها، في إطار مشروع قانوني عربي متكامل.

الفصل التاسع عشر: النظرية الاجتماعية وتحديات القانون في العصر الرقمي

يستعرض هذا الفصل قدرة النظرية الاجتماعية على استيعاب المستجدات التكنولوجية وتنظيمها. يتم تحليل كيف أن السرعة الهائلة للتغير الرقمي تتطلب

قانوناً مرناً ووظيفياً يركز على تحقيق الحماية والعدالة في البيئة الجديدة. يناقش الفصل تطبيق منهج تحليل الآثار الاجتماعية على تشريعات الذكاء الاصطناعي، وحماية البيانات، والتجارة الإلكترونية. يتم دراسة دور البحث الاجتماعي التقني في إمداد المشرع بفهم واقعي لتأثير التكنولوجيا على العلاقات الاجتماعية. كما يتطرق الفصل إلى تحديات العولمة الرقمية على السيادة التشريعية الوطنية، وكيف يمكن للنظرية الاجتماعية أن تساعد في بناء تشريعات وطنية فعالة في فضاء عالمي، مع مقترحات لتشريع مرن يستجيب للتحول الرقمي.

الفصل العشرون: نحو تكامل منهجي بين التاريخ والمجتمع في الفقه القانوني المعاصر

يختتم هذا الفصل برؤية تكاملية تستفيد من إسهامات المدرستين مع تجاوز محدوديات كل منهما. يتم تحليل إمكانية الجمع بين العمق التاريخي للمدرسة التاريخية والوعي الوظيفي للنظرية الاجتماعية في منهج واحد. يناقش الفصل مفهوم القانون ككائن حي له جذور

تاريخية ووظيفة اجتماعية معاصرة، يحتاج لفهم كلي. يتم دراسة منهج مقترح للبحث القانوني يجمع بين التحليل التاريخي النقدي، والدراسة الاجتماعية التجريبية، والتقييم الأخلاقي الغائي. كما يتطرق الفصل إلى دور هذا المنهج التكاملي في بناء أنظمة قانونية أكثر شرعية وفعالية وعدالة، مختتماً بأن القانون الناجح هو الذي يحترم ماضيه ويخدم حاضره ويستشرف مستقبله، في إطار رؤية إنسانية شاملة.

الختام

بهذا نصل إلى ختام هذا العمل الفقهي المقارن، الذي حاولنا فيه رصد إسهامات المدرسة التاريخية والنظرية الاجتماعية في فهم طبيعة القانون ووظيفته، مقدمين تحليلاً نقدياً يبرز نقاط القوة والضعف في كل منهما. إن ما تم عرضه في الفصول العشرين يؤكد أن القانون ظاهرة معقدة لا تكفي لرؤيتها من زاوية واحدة، بل تحتاج لعدسات متعددة: تاريخية، اجتماعية، فلسفية، عملية. إن الرسالة التي يود المؤلف إيصالها هي أن

الفقيه المعاصر مدعو للاستفادة من حكمة الماضي التاريخي، ووعي الحاضر الاجتماعي، لبناء مستقبل قانوني أكثر إنصافاً واستجابة للكرامة الإنسانية. إن فهم القانون كنتاج للتاريخ والمجتمع معاً هو السبيل لتشريعات أكثر حكمة واستقراراً وفعالية. نسأل الله تعالى أن يكون هذا العمل قد وفق في تقديم إضافة علمية وفكرية حقيقية، وأن ينفع به طلاب العلم والباحثين، وأن يجعله في ميزان حسنات الوالدين و صبرينال. والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً.

الفهرس الموضوعي

الفصل الأول: النشأة التاريخية للمدرسة التاريخية في أوروبا

الفصل الثاني: فريدريك كارل فون سافيني ومؤسسو المدرسة التاريخية

الفصل الثالث: مفهوم روح الشعب فولكسجايست

كأساس للقانون

الفصل الرابع: العرف كمصدر أصيل للقانون في المدرسة التاريخية

الفصل الخامس: القانون الروماني والنموذج التاريخي للمدرسة الألمانية

الفصل السادس: النشأة الفكرية للنظرية الاجتماعية في أواخر القرن التاسع عشر

الفصل السابع: روزكو باوند وبرنامج الهندسة الاجتماعية القانونية

الفصل الثامن: القانون كأداة للتضامن الاجتماعي عند دوركايم

الفصل التاسع: الوظيفة الاجتماعية للقانون وتلبية الحاجات المتغيرة

الفصل العاشر: المرونة القانونية والتكيف مع التغير

الاجتماعي

الفصل الحادي عشر: منهج البحث بين التاريخي الوصفي والاجتماعي الوظيفي

الفصل الثاني عشر: مفهوم التغيير القانوني بين التطور العضوي والإصلاح الهادف

الفصل الثالث عشر: دور المشرع بين المكتشف للروح الاجتماعية والمهندس الاجتماعي

الفصل الرابع عشر: القضاء بين فم للنطق بالعرف وشريك في الإصلاح الاجتماعي

الفصل الخامس عشر: العرف والتشريع في ميزان المدرستين

الفصل السادس عشر: تأثير المدرسة التاريخية على التقنين المدني الأوروبي

الفصل السابع عشر: النظرية الاجتماعية وإصلاح قانون

العمل والحماية الاجتماعية

الفصل الثامن عشر: المدرسة التاريخية والهوية القانونية في العالم العربي

الفصل التاسع عشر: النظرية الاجتماعية وتحديات القانون في العصر الرقمي

الفصل العشرون: نحو تكامل منهجي بين التاريخ والمجتمع في الفقه القانوني المعاصر

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون